معلومات عامة حول المقياس: المراجعة المحاسبية		
التخصص: محاسبة وجباية معمقة	المستوى: السنة الاولى ماستر	الرصيد: 04
الفصل: السداسي الأول	الوحدة: وحدة التعليم المنهجية	المعامل: 02

المحور الأول: مدخل عام إلى المراجعة

تعتبر المراجعة من المواضيع المهمة التي أخذت حيزا كبيرا عند الاقتصاديين، فلقد سايرت المراجعة جميع المراحل الاقتصادية للإنسان بالرغم من بساطتها في بداية الأمر، إلا أنها استطاعت أن تواكب هذا التطور الاقتصادي نسبيا من خلال إيجاد لنفسها إطارا تنظيميا يحكم عملها، ويتناول هذا المحور بما يتضمنه من محاضرات المراجعة بصفة عامة من خلال المفاهيم التي تساهم في تحديد الإطار العام، حيث نلخص جملة منها والتي تحدد ماهية المراجعة والحاجة التي دعت إليه، كما نذكر المراحل التي مرت بها إضافة إلى كل من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المحاضرة الأولى: مفهوم المراجعة ودوافع وجودها

للمراجعة أهمية بالغة في حياة الإنسان، وهو الأمر الذي يبرر وجودها منذ القدم واحتياج الإنسان إليها في تنظيم شؤونه الاقتصادية.

1- لمحة تاريخية

تعود كلمة المراجعة (AUDIT) في الأصل إلى الكلمة اليونانية (AUDITE) التي تعني الاستماع (ECOUTE)، حيث كان من عادت الحكومات الرومانية تعيين مراقبين (QUESTIEURS) يتنقلون ويتولون حسابات المقاطعات ويقدمون بعد عودتهم النتائج أمام جمعية متكونة من مدققين، وهكذا تداولها ملوك آخرون بعد الرومان.

ويمكن ربط المراجعة الحديثة بالقانون الذي صدر في المملكة المتحدة – بريطانيا أثناء الثورة الصناعية وتحديدا في القرن الثامن عشر ميلادي، إذ ترتب عن التطور الصناعي ظهور مدراء مهنيين – مسيرين – الذين كانوا منفصلين على المستثمرين والدائنين، الأمر أدى إلى العمل على إنشاء طلب على شخص مهني يضيف مصداقية على الإقرارات والتأكيدات المالية للإدارة، وأمتد التأثير البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أرسل المستثمرين البريطانيين والاسكتلنديين مدققيهم لفحص القوائم المالية للإدارة الخاصة بموقف المؤسسات الأمريكية التي قاموا بالاستثمار فيها.

2- ما هية المراجعة

تعددت المفاهيم التي تناولت موضوع المراجعة، ويرجع هذا التعدد إلى التطور المستمر الحاصل في هذه المهنة، وتعني المراجعة بصفة عامة «تحقق أحد الأفراد من صحة مزاعم نتائج شخص أخر وفق قواعد ومعايير وأسس منطقية وثابتة، والتي في الأساس تحدد مفهوم هذه العملية والظروف التي تمارس فيها عملية المراجعة». كما يرى آخرين بأن المراجعة عبارة عن «منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بالتصرفات والإجراءات الاقتصادية، للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين». من جهة أخرى وحسب الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) فإن المراجعة تعبر عن «عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل النتائج».

وعليه ومما سبق، يمكن تحديد الجوانب المختلفة لمفهوم المراجعة في النقاط الآتية:

- تتضمن المراجعة سلسلة من الخطوات المنطقية والمترابطة والمنظمة؛
- إتباع منهج موضوعي في الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها؛
- المعلومات الخاصة بالأحداث الاقتصادية هي موضوع المراجعة؛
- التوافق بين المعايير المقدمة والمعايير الموضوعة؛

- المعايير المستخدمة تعتبر كمقاييس للحكم على المعلومات المقدمة؛
- مستعملو المعلومات هم الأفراد الذين يعتمدون على ملخص نتائج المراجعة.

3- أسباب وجود المراجعة

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى وجود المراجعة والتي عملت على دعم وجود هذه المهنة في العناصر الآتية:

1-3 البعد

إن وجود الفاصل بين معد المعلومة والمستفيد منها جعل منها ضرورية، حيث أن متخذ القرار غير قادر شخصيا على ممارستها والتأكد من عدالة القوائم المالية وذلك للأسباب الآتية:

- عدم تخصص متخذ القرار في المراجعة؛
- عدم قدرته على الحكم على عدالة القوائم المالية وظروف المشروع الاقتصادية؛
- عدم وجود الوقت الكافي لمتخذي القرارات ليراجعوا القوائم المالية؛
- عدم تواجد متخذي القرارات في موقع المؤسسة.

2-3 تحيز المعلومات

كثيرًا ما تتعارض مصلحة معد المعلومات مع المستفيد منها، فقد ترغب الإدارة في إظهار المشروع رابحا بشكل يخالف الواقع لتحافظ على سمعتها أو على سعر السهم...الخ، إذن وجود حافز لمُعدي القوائم المالية لتضليل المجتمع المالي يجعل وجود حاجة ماسة إلى المراجعة.

3-3 ضخامة حجم العمليات المالية

إن ضخامة حجم العمليات المالية بسبب اتساع حجم المشروعات يجعل هناك نوع من الخوف حول وجود الخطأ أو تدبير الغش والتلاعب، وهو ما يجعل من المراجعة أساسا لتبسيطها.

4-3 التعقيد

تتميز العمليات المحاسبية بالتعقيد نظرا إلى عمليات الاندماج والسيطرة. الخ، حيث صار من الصعب على مستخدمي المعلومات المالية استيعاب مدلول هذه العمليات والثقة بالأرباح الناجمة عن هذه العمليات وما تنطوي عليه من خطر، ولذلك كان لزاما على المستخدمين إما تحمل الخطر أو تكلفة الخطر أو اللجوء إلى المراجعة للحد من الخطر الموجود في المعلومات المقدمة.

5-3 مساهمة منشآت المراجعة بتحمل الخطر

إن متخذي القرارات يتحملون خطرا كبيرا متمثلا في ضياع أموالهم بناءا على قوائم مالية مضللة، وعليه إذا كانت هذه القوائم المضللة قد خضعت إلى المراجعة ستخضع إلى المقاضاة وتتحمل مسؤوليتها المدنية والجزائية الناجمة عن القيام بالمراجعة، مما يجعل المجتمع أكثر أمانا وبالتالي يتحفز –المجتمع – على طلب المراجعة لتوفر ضمان تحمل المسؤولية.